

# النظام الحزبي والسلطات العامة



ناصر محمد العطار

الإدعاء.. وفقاً لأحكام الدستور المواد ٤٠٠، ٤١، ٤٢، ٥٨، ٤٣- تضمن الدستور إيراد الاحكام التي من شأنها تكوين الأحزاب كمؤسسات مدنية مستقلة عن المؤسسات العامة والمال والوظيفة العامة من حيث عدم جواز تسخير الوظيفة العامة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين وكذا حظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة وأي قوات أخرى تنشئها الدولة وذلك لصالح أي حزب.. كما حظرت الحزبية على العاملين في القوات المسلحة والأمن والشرطة والعاملين في السلك القضائي والسلك الدبلوماسي.. وأخيراً استقلال اللجنة العليا للانتخابات وعدم السماح لأعضائها بالتحيز.

وذلك وفقاً لأحكام المواد (٣٦، ٣٩، ٤٠، ١٥٩) من الدستور، وفي المقابل منحت الأحزاب بعض الاعتبارات والخصائص الممنوحة للمال العام والوظيفة العامة وذلك مما يجعلها قوية ومتأسكة تؤدي مهامها كما لو كانت من مؤسسات الدولة ومن ذلك اعتبار الأحزاب متمتعة بالخصوصية الاعتبارية واعتبار الأموال المتعلقة بالخصخصة وغيرها - من حيث الاحكام والممتلكات العقارية وغيرها - من حيث الاحكام والضرائب.. وستتناول ذلك من خلال الطرق للقوانين الفصل أحكام الدستور.

رئيس الدائرة القانونية بالمؤتمر

ارتبط النظام النيابي بكافة صورته بالنظام الحزبي حتى قيل بأن النظام النيابي لا يمكن تطبيقه بغير أحزاب سياسية.. وحجة القائلين بهذا من الفقهاء تقوم على أساس أن الناخب لا يذهب إلى صناديق الاقتراع لاختيار عضو البرلمان لصفات شخصية، ولكن لقناعات سياسية معينة يلتزم المرشح - لو كتب له النجاح- بتنفيذها، وباعتبار السياسة تعني الشعب في مجموعها فإنها لم تعد عملاً فردياً وإنما غدت عملاً جماعياً، تؤمن به وتدافع عنه جماعة منظمة.. هي الأحزاب السياسية.. ومن هذا المنطلق وإيماناً من القيادة السياسية ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام بأهمية الاحزاب والتنظيمات السياسية في تكريس النهج الديمقراطي.

فقد اولت اهتماماً كبيراً ورعاية خاصة منذ قيام الوحدة في ٢٢مايو ١٩٩٠م وذلك من خلال وضع اللبنة الأولى لبناء الحزبي بتحديد الاحكام المتعلقة بتكوين الأحزاب والتنظيمات السياسية وتحديد المهام والوظائف المناطة بها والحقوق والواجبات التي تتمتع بها.. تلا ذلك تكريس التجربة الحزبية الى واقع معاش تمثل في تكوين الاحزاب وممارسة انشطتها والتي كان من أبرزها خوض الانتخابات النيابية والاستفتاء على الدستور وتعديلاته والانتخابات الرئاسية والمحلية وتشكيل الحكومات والكتل النيابية وظهور العديد من الصحف ووسائل الإعلام الحزبية والنقادة لها. وكون المواضيع المتعلقة بالجوانب النظرية (تشريعات نظم وخطط وبرامج أعمال، اتفاقات

الدستور.. مما يؤكد ان اليمن قد انتهجت النظام النيابي المستمد سلطته من الشعب ومن خلال مجموعات سياسية وهذه الإسس مطبقة في الدول الراسخة في المجال الديمقراطي، وذلك ما اكده أيضاً حكم المادة (١٠١) التي حددت ان تشكيل الحكومة يكون وفقاً للأغلبية التي تقضي عنها الانتخابات.

٢- إيراد الاحكام التي من خلالها ساوت بين المواطنين في الحقوق والواجبات الأساسية والمطلقة في حق كل مواطن الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي بالاستفتاء والمشاركة في الرأي بالفقر والكتابة والقول والتصوير.. وحق تكوين الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والاتحادات والقطاعات المهنية

وتجاوزات) وكذا الجوانب العملية التي تحققت على أرض الواقع بتشكيل الأحزاب وممارسة انشطتها في إطار الحماية النيابية والسلطات العمومية للدولة بالإضافة الى الأنشطة الاجتماعية والثقافية.. الخ وما تتطلبه من السرد من خلال مقتطفات تشمل كل ذلك وبما تمكن المهتمين والمتابعين من تكوين رؤية متكاملة.. ومن أجل تحقيق ذلك فسيتم التصرف لذلك من خلال:

١- اعتبار الشعب بمجموع افراده هو مالك السلطة ومصدرها وممارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة.. وان النظام السياسي للجمهورية يقوم على التعددية السياسية الحزبية بهدف تداول السلطة سلمياً، وفقاً لنص المادتين (٤، ٥) من



لغت نظري ترجمة خبرية نشرتها إحدى الصحف المحلية أشارت الى أن صحيفة «دانا شونال» الإماراتية الناطقة باللغة الإنجليزية قد خصصت افتتاحية عددها الصادر يوم الجمعة للحديث عن الأوضاع في اليمن.. داعية ببلدان مجلس التعاون الخليجي لتبني استراتيجية موحدة للحفاظ على الأمن والاستقرار في اليمن عبر دعمه اقتصادياً وتنموياً بما يمكنه من تجاوز كافة التحديات كون ذلك يخدم مصلحة أمن واستقرار جيران اليمن في منطقة الخليج والجزيرة العربية.

الصحيحة تناولت في افتتاحيتها تحديات القاعدة والحوثيين ومن يقفون وراء الدوات الانفصالية وكذا التحديات التنموية التي تواجهها اليمن.. منوهة انه «على أساس مصالحها الوطنية الخاصة ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة الاتفاق والإعلان عن استراتيجية تمنع ازدياد اليمن الى مزيد من اللباس حتى ولو كان هذا يعني تسليحاً قوياً لجارتهم اليمن.. فإذا ضُخوا رأسمالهم السياسي ومواردهم لتحقيق الاستقرار في جارتهم.. فإن الخليجين يدرؤون عن انفسهم مخاطر تدخل جهات أخرى في عقر دارهم.

وبغض النظر عن بعض المصطلحات التي قد يضع المرء تحتها أكثر من خطأ.. إلا أننا حقيقةً نثق مع هذه الرؤية كونها تؤكد في المجال على ضرورة أن تتعامل بلدان مجلس التعاون الخليجي مع اليمن باعتباره عنصر أمن واستقرار للأقليم وأن تمكنه من تجاوز التحديات التي تواجهه هو في مصلحة أشفاقه وجيرانه الذين يشكل معهم منظومة جغرافية واحدة تتأثر بعضها بما يحدث عند البعض.

وبالتالي ينبغي أن تنظر بلدان مجلس التعاون الى حقيقة أن ما يجري في اليمن ليس مشاكل أو أزمات سياسية كما يسعى البعض الى تصوير ذلك، وإنما هي تحديات اقتصادية وتنموية تلقي بظلالها على ما يظهر هنا وهناك من شد وجذب.

فتحديات الفقر والمالة هي من ولد شعوراً بالغي لدى البعض فضلاً عن ممارسات فساد واختلالات وتجاوزات لأحد بنكرها وأدت الى رفع مطالب حقوقية استغلها من يريد أن يرى اليمن يعاني مشاكل وتهديدات تفسد وحدته وأمنه واستقراره وتنمته، ولذلك فإن الدور الذي يمكن أن تلعبه دول مجلس التعاون تجاه اليمن يتطلب خطوات فاعلة عبر المضي قدماً في برنامج تاهيل اليمن اقتصادياً بدعم المشاريع التنموية والخدمية، والدفق نحو تشجيع الاستثمارات الخليجية وكذا استيعاب العمالة اليمنية وإعطائها الأولوية في سوق العمل الخليجي، كون هذه المسارات الثلاث تساهم بشكل كبير في جعل اليمن يلعب دوراً فاعلاً في تعزيز أمن واستقرار منطقة الجزيرة العربية والخليج وفي مواجهة التحديات والإطعام التي تجابه المنطقة من قبل قوى اقليمية ودولية.»

# أزمة حوار اللقاء المشترك

يبدو أن قيادات أحزاب اللقاء المشترك تعيش في حالة من عدم التركيز السياسي وربما الفهم القاصر لتطور الحياة السياسية، فكما مدت له اليد للتصالح وفتح صفحة جديدة والدخول في مرحلة جدية من الإسهام في بناء الدولة اليمنية الحديثة تلصق من هذه الفرص وبسبت على نفسه الاستفادة منها، وذلك أن أحزاب المعارضة في بلادنا لا تترك أنها الوجه الآخر لنظام الحكم، وأنها مسؤولة عن حماية الوحدة الوطنية ومشاركة بفاعلية في صنع القرار، ونظراً لأن قيادات هذه الأحزاب لا تترك عن المعارضة إلا السعي لتحقيق المصالح الفئوية الآنية الشخصية وغير القانونية وليس المصالح العام على الإطلاق، ولأن تلك المصالح لا تتحقق فإنها تسعى في كل مرة الى ارتكاب المخالفات الدستورية والقانونية بشكل يعبر عن القصور السياسي الذي تعاني منه هذه الأحزاب وبعدها عن مصالح الوطن العليا.



د. علي مظهر العثري

وأكثر من ذي قبل.. فتابع الشارع اليمني مواقف هذه الأحزاب من أحداث الصومال في بعض مديريات محافظة صعدة، ووجد أن هذه الأحزاب للأسف لم تخرج بيمان يدين التصرد بقدر ما كانت لسان حال هذا التصرد، تروج له في جميع وسائل اعلامها وبشكل مفضوح لا يخفى على المواطن البسيط ثم تكرر ذلك في أحداث الشعب والعدوات الشنسان التي ظهرت في محافظة الضالع ولحج واين والمكلا، وبدلاً من اداة الممارسة التي تمس الوحدة الوطنية وترقى لخدمة الوطن ظهرت وسائل اعلام هذه الأحزاب تبحث عن المبررات وتتهم السلطة.. رغم أن تلك الفعاليات رفعت شعارات عنيفة وعلم الانفصال، ثم أن هذه الأحزاب اتخمت أخطاءها باصدار تعميم على اعضاء المجالس المحلية عند انتخابات المحافظين بعدم المشاركة، ثم زابت الطين بلة باصدار تعميم آخر بعدم المشاركة في المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية التي تمت في ٢٠٠٩م، وهي تعتقد بذلك أنها تحقق نصراً في مثل هذه المواقف، ولكنها مواقف لئلاصف مخزنية ولا تمت بصلة الى العمل السياسي الوطني، بل إن أعضاء المجالس المحلية في معظم أنحاء الجمهورية من هذه الأحزاب قد سجلوا مواقف وطنية تجاوزت ظلامية وجهل قاداتهم العليا وفشلوا العمل الوطني على المزايدات الحزبية والاهتموا بالمخزنية بدلاً من تعاطيلها وتعاملوا مع المواطنين بدلاً من تعامل قياداتهم مع السفارات والمنظمات الأجنبية.

بعض الأحزاب التي استفادت من ممارسته غير الدستورية، كما أن بقية الأحزاب المخزطة في أتون اللقاء المشترك كرتت لنفسه في تصالح مشوه بين التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي في الانتخابات المحلية الأولى عام ٢٠٠١م على أن يصوت الأول لصالح مرشحي الثاني ويصوت الثاني لصالح حريم الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي جرت في ذلك الحين، وهي التعديلات التي نقلت اليمن الى تطوير الليات العمل وقوانين الأداء الاقتصادي بصورة علمية.. وقد حاول الحزب الاشتراكي أن يصحح الخطأ الذي ارتكبه في ١٩٩٧م، في انتخابات ٢٠٠٣م، إلا أن هذه الأحزاب كرتت الخطأ في الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م من خلال ظهورها بخطاب سياسي واعلامي استفز الجماهير وأعلن النفي العام ضد الوطن ومصالحه العليا، الأمر الذي أدى الى فقد المزيد من الشعبية لهذه الأحزاب والتفوق الجماعي من صفوف هذه الأحزاب لصالح الصوت الوطني الذي جسد الوحدة الوطنية وقدم برنامجاً وخطاباً سياسياً واعلامياً مترزناً ولبى مطالب الجماهير وطموحاتها وهو المؤتمر الشعبي العام سواء في برنامجه الرئاسي أو المحلي.

إن مسلسل أخطاء أحزاب اللقاء المشترك لا يفت عند حدود ولم تستدق من الدعوات المتكررة التي يعلنها المؤتمر الشعبي العام من أجل الحوار ولم تقدم رؤى وطنية سليمة تخدم الصالح العام، حيث كانت القيادات المحاوره من المؤتمر تقاضا بأن المطالب التي يتقدم بها المحاورون من هذه الأحزاب مطالب لا تمت بصلة الى ما يعلنونه من اصلاح لمنظومة العمل السياسي والمنظومة الانتخابية وإنما مصالح آنية ضيقة غير قانونية، وقد أدار الحوار في مراحله الأخيرة الأخ الرئيس وتم التوصل الى اتفاق تأجيل الانتخابات لمدة سنتين بناءً على طلب والحاج شديد من هذه الأحزاب.

لقد توقع الشعب بان استجابة المؤتمر لهذا الطلب المتعلق بتأجيل الانتخابات لاعطاء فرصة لهذه الأزمة لإعادة ترتيب أورتها ويمكنه من خلق علاقة مجتمعية للتجاوز مع المواطن لتستجدي استعادة الثقة الجماهيرية وتحمي الوحدة الوطنية، إلا أن الشارع اليمني تقاضا للأسف ان مسلسل الأخطاء مازال مستمر

إن بناء الوطن وحماية الوحدة الوطنية مسئولية جماعية وتطوير وتحديث التجربة الديمقراطية وحماية التعددية السياسية مسئولية جماعية كذلك، ينبغي بذل الجهود من الجميع في الحكم والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني.. غير ان الذي نلمسه ويلمسه كل مواطن يمني وحتى المتابع الخارجي ان هذه الأحزاب للأسف تقف ضد الشوايات الوطنية وتطوير وتحديث التجربة الديمقراطية وترتكب أخطاء جسيمة في هذا الجانب، وأخذ على سبيل المثال لا الحصر بعض أخطاء هذه الأحزاب التي تعيش خلف جدران مغلقة، حيث كان الحزب الاشتراكي اليمني قد بدأ مسلسل هذه الأخطاء، من خلال تورط بعض قياداته في اعلان الانفصال في ٢١ مايو ١٩٩٤م، ثم كبر الخطأ مرة أخرى بعد صدور الغف العام وأعلن في خطوة قاصمة للظهور مقاطعتهم لانتخابات ١٩٩٧م التي كلفته الخروج من شرعية الانتخابات السياسية عبر قبة البرلمان التي التحالف مع



ابن النيل

تفرد واقعة الاختطاف الأخيرة التي استهدفت تسعة من الاصقاء الأجناب في محافظة صعدة قبل أيام، في كونها ليست كسابقاتها من الجرائم المماثلة التي نحن بصدد محاربتها ظاهرة دخيلة على مجتمعنا اليمني، ذلك ان مركبها قد ذهبوا الى حد إتهامهم بروح ثلاث نسوة من بين المختطفين، وهو ما يتنافى جملة وتفصيلاً مع تقاليد وأعراف مجتمع قبضي.. كتسبب قوائمه الوضعية خصوصيتها من جوه نقابته وأعرافه المتوارثة حياً بعد جيل، بقر ما تحتمت في مجملها الى مرجعية مبدئية ثابتة.. تسند شرعيته ومشروعيتها بتعليم ديننا الإسلامي الحنيف. مرتكبو جريمة لا إنسانية ولا أخلاقية كهذه.. لا يمكن بحال من الأحوال إلا أن يكونوا جزءاً من جماعة ماجرة خارجة على كل ما هو يمني وكل ما هو عربي وكل ما هو إسلامي، بل وكل ما هو إنساني كذلك، بمعنى أنهم ليسوا بشراً بالمرة.

فليس من الإنسانية في شيء أن يرتضى واحدنا لنفسه مهانة المماس بثواب مجتمعه ومعقدته، بان يرتكب - على سبيل المثال - حماقة إيذاء أناس كهؤلاء.. هم بمثابة ضيوف جأوا لخدمة بني وطنه في مجال تخصصاتهم، ومن المفترض أن يحظوا بقدر مستحق مما يندر في سياق ما هو متعارف عليه من حيثيات إكرام الضيف، وتوفير سبل الطمأنينة والأمان له ولأسرته إن وُجدت، وبما يكفل سلامة جميعهم، أياً كانت جنسياتهم ودياناتهم.

إن جريمة كهذه لا تعدو كونها نوعاً من الإهراء الأسود، وكل المقاييس، وقد اتخذ الآخرون منه زريعة للنيل من سماحة رسالتنا المحمدية النبيلة.. منذ كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الشهيرة إياه، وهو ما يستوجب من جميعنا - عربياً ومسلمين - ضرورة أن نتكامل دورانيا في مواجهته أيضاً كان.. إذا نحن أردنا الانتصار لإنسانيتنا ولتعالمين بحق، بل كما جاء به من قيم ومبادئ ومثل عليا.. والى حديث آخر.

أكثر من ذي قبل.. فتابع الشارع اليمني مواقف هذه الأحزاب من أحداث الصومال في بعض مديريات محافظة صعدة، ووجد أن هذه الأحزاب للأسف لم تخرج بيمان يدين التصرد بقدر ما كانت لسان حال هذا التصرد، تروج له في جميع وسائل اعلامها وبشكل مفضوح لا يخفى على المواطن البسيط ثم تكرر ذلك في أحداث الشعب والعدوات الشنسان التي ظهرت في محافظة الضالع ولحج واين والمكلا، وبدلاً من اداة الممارسة التي تمس الوحدة الوطنية وترقى لخدمة الوطن ظهرت وسائل اعلام هذه الأحزاب تبحث عن المبررات وتتهم السلطة.. رغم أن تلك الفعاليات رفعت شعارات عنيفة وعلم الانفصال، ثم أن هذه الأحزاب اتخمت أخطاءها باصدار تعميم على اعضاء المجالس المحلية عند انتخابات المحافظين بعدم المشاركة، ثم زابت الطين بلة باصدار تعميم آخر بعدم المشاركة في المؤتمرات الفرعية للمجالس المحلية التي تمت في ٢٠٠٩م، وهي تعتقد بذلك أنها تحقق نصراً في مثل هذه المواقف، ولكنها مواقف لئلاصف مخزنية ولا تمت بصلة الى العمل السياسي الوطني، بل إن أعضاء المجالس المحلية في معظم أنحاء الجمهورية من هذه الأحزاب قد سجلوا مواقف وطنية تجاوزت ظلامية وجهل قاداتهم العليا وفشلوا العمل الوطني على المزايدات الحزبية والاهتموا بالمخزنية بدلاً من تعاطيلها وتعاملوا مع المواطنين بدلاً من تعامل قياداتهم مع السفارات والمنظمات الأجنبية.

بعض الأحزاب التي استفادت من ممارسته غير الدستورية، كما أن بقية الأحزاب المخزطة في أتون اللقاء المشترك كرتت لنفسه في تصالح مشوه بين التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي في الانتخابات المحلية الأولى عام ٢٠٠١م على أن يصوت الأول لصالح مرشحي الثاني ويصوت الثاني لصالح حريم الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي جرت في ذلك الحين، وهي التعديلات التي نقلت اليمن الى تطوير الليات العمل وقوانين الأداء الاقتصادي بصورة علمية.. وقد حاول الحزب الاشتراكي أن يصحح الخطأ الذي ارتكبه في ١٩٩٧م، في انتخابات ٢٠٠٣م، إلا أن هذه الأحزاب كرتت الخطأ في الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م من خلال ظهورها بخطاب سياسي واعلامي استفز الجماهير وأعلن النفي العام ضد الوطن ومصالحه العليا، الأمر الذي أدى الى فقد المزيد من الشعبية لهذه الأحزاب والتفوق الجماعي من صفوف هذه الأحزاب لصالح الصوت الوطني الذي جسد الوحدة الوطنية وقدم برنامجاً وخطاباً سياسياً واعلامياً مترزناً ولبى مطالب الجماهير وطموحاتها وهو المؤتمر الشعبي العام سواء في برنامجه الرئاسي أو المحلي.

إن مسلسل أخطاء أحزاب اللقاء المشترك لا يفت عند حدود ولم تستدق من الدعوات المتكررة التي يعلنها المؤتمر الشعبي العام من أجل الحوار ولم تقدم رؤى وطنية سليمة تخدم الصالح العام، حيث كانت القيادات المحاوره من المؤتمر تقاضا بأن المطالب التي يتقدم بها المحاورون من هذه الأحزاب مطالب لا تمت بصلة الى ما يعلنونه من اصلاح لمنظومة العمل السياسي والمنظومة الانتخابية وإنما مصالح آنية ضيقة غير قانونية، وقد أدار الحوار في مراحله الأخيرة الأخ الرئيس وتم التوصل الى اتفاق تأجيل الانتخابات لمدة سنتين بناءً على طلب والحاج شديد من هذه الأحزاب.

لقد توقع الشعب بان استجابة المؤتمر لهذا الطلب المتعلق بتأجيل الانتخابات لاعطاء فرصة لهذه الأزمة لإعادة ترتيب أورتها ويمكنه من خلق علاقة مجتمعية للتجاوز مع المواطن لتستجدي استعادة الثقة الجماهيرية وتحمي الوحدة الوطنية، إلا أن الشارع اليمني تقاضا للأسف ان مسلسل الأخطاء مازال مستمر



السلاح واقتصاد «السلاح الناري» بمختلف أنواعه وأشكاله الخفيف والمتوسط والثقيل.. من مسدسات وبنادق واليات وقنايل ومفجرات والغام ومدافع وقناصات ومضادات.. الى آخر القائمة والاسميات يعد وسيلة خطيرة.. تهدد السلام الاجتماعي وتسبب في حدوث الكثير من المشاكل المعقدة والأفعال الجائنة التي يعاقب عليها القانون ومنها ما يعرف بـ(الشار)، وأعمال القتل التي ترزق أرواح أناس معظمهم ابرياء..

فلولا السلاح.. ما كانت هناك أعمال عنف ولا قتل ولا اقتتال ولا فن بين مكونات المجتمع.. ولولا السلاح ما تمرد أفراد وجماعات تحت أي مسمى، وخرجوا عن النظام والقانون، ولا اضطروا لدولتهم من «بيستين ونص»، ومع ستة وستين..!.

ولولا السلاح ما كان هناك ما نسميه اليوم بـالإرهاب والتطرف، إذ أصبح وسيلة لكل من يريد أن يفرض قناعاته وأفكاره، ولولا ما تجرا «زيد أو عمرو» على إيقاف الفتنة أو التعدي على حياة وممتلكات الآخرين..!

اليمن.. تعاني معاناة حقيقية مؤلمة ومزعجة ومحرزنة من مشكلة انتشار السلاح، إذ أصبح «ظاهرة» مسلماً بها تروق الدولة والمجتمع على حد سواء، وهي ظاهرة أشبهت بما نسمعه به هذه الأيام بوباء «انفلونزا الخنازير»، الذي يجتاح العالم دون حواجز أو وناص قادرة على فرضها منظمة الصحة العالمية..!

لقد نفذ «المطرفون» ويقوة السلاح خلال العشر السنوات الماضية وحتى وقوع حادثة صعدة الأسبوع الماضي.. عمليات خطف وقتل في أكثر من محافظة ضد اجانب إيا (سباح) أو يعملون في اليمن في أعمال إنسانية، أودت بحياة أكثر من (٤٠) ضحية لأنني ليهم من بلدان صديقة لليمن وشعبها اسرنيكون وبريطانيون وألمان وكوريون واسرائيليون وبلجيكيون وفرونجيون وإلى

المخدرات وقاموا بإغراء الكثير من الشباب خصوصاً صغار السن في العمل معهم، ولعلم فإن مشاكلهم وقضاياهم لا تنتهي ليلاً أو نهاراً، وصلت حد قيامهم بقطع الطرقات العامة، هكذا دون وازع من دين أو رادع من ضمير.. أو من يتصدى لهم.. فمن هنا يتضح لنا جميعاً بأن مروج ومهرب المخدرات يتسبب في فساد وضياح كثير من الناس.

لذلك ومن أجل مصلحة بلادنا وحماية المجتمع من هذه المخدرات بكافة أشكالها وأنواعها.. ندعو كل من يهجم أمر هذا الوطن الحديث الى اتخاذ كافة الإجراءات وكل ما من شأنه حماية اليمن من هذه الآفة، ومن مبريها ومروجيها والمتاجرين بها، والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه الغفل بها وتقديمه للمحاكمة لينال جزاء العادل.. وكذلك حماية حدودنا بالتعاون مع أشقائنا وغيرهم من لديهم حدود مشتركة مع اليمن للإبلاغ والقبض على المهربين ومكافحة رجال الأمن المخلصين عند القبض على المهربين والمروجين.

وأيضاً محاسبة كل من يتواطأ أو يتورط -أياً كان- مع هؤلاء المجرمين، وعلى المجتمع بل علينا جميعاً التحذير منهم ومقاطعتهم وعدم التعامل معهم على الإطلاق.

كما أن على وسائل الإعلام المعروفة والسموعة والمرئية نشر وعرض البرامج والندوات والقصص التي تبين وتوضح الآثار السلبية والنتائج الخطيرة والمدمرة لتعاطي وتهريب وترويج المخدرات الى أي مجتمع ظهرت فيه.

\* باقم - صعدة

المخدرات يجمع أنواعها الفتاكة (الكوكايين-الهيروين - الأفيون) انتشرت في كثير من دول العالم ولا تكاد تخلو منها دولة أو مجتمع، ولقد حرصت كثير من الدول خصوصاً التي تعاني من المخدرات على تخصيص جزء من دخلها ومواردها لمكافحة المخدرات والاستعانة بالكثير من أبنائها وغيرهم من ذوي الخبرة في مجال مكافحة ومحاربة هذه الآفة.

ولذلك أن ترويج وتهريب المخدرات بحق الشراء السريع غير المشروع، والجمع يعل أضرار هذه السموم ومع ذلك يتعاطاها البعض ويروج لها ضعاف النفوس.

ولا عجب أن تكون هذه السموم والمخدرات أحد الأخطار التي تهدد مجتمعنا المحافظ والمؤمنون الى المخدرات لا يتورعون عن فعل وعمل أي شيء من أجل إشباع رغباتهم وإدمانهم ولو وصل الأمر بحالهم ان يبيع أهله ووطنه.. وقضية المخدرات قضية لا تحتمل السكوت والتكتم.

إذ ان انتشار المخدرات وتهريبها أصبح يدق ناقوس الخطر في أكثر من بلد عربي ومنها بلادنا، حيث يحدث بين فترة وأخرى ضبط كميات من بينها (الهيروين) أخطر أنواع المخدرات وهذا ما يعلن عنه عند ضبط كمية منها، مما يعني ان هناك كميات كبيرة بنجح تجار هذه السموم في تهريبها الى بلادنا والدول العربية المجاورة لتجد طريقها الى المستهلكين وخصوصاً بناء المجتمع ونهضة الأمة.

لقد وصل الأمر ببعض مهربي المخدرات الى المجاهرة بالإعلان في الأماكن العامة من اقصاهم ومسكناتهم احتسبوا من العمل

المخدرات يجمع أنواعها الفتاكة (الكوكايين-الهيروين - الأفيون) انتشرت في كثير من دول العالم ولا تكاد تخلو منها دولة أو مجتمع، ولقد حرصت كثير من الدول خصوصاً التي تعاني من المخدرات على تخصيص جزء من دخلها ومواردها لمكافحة المخدرات والاستعانة بالكثير من أبنائها وغيرهم من ذوي الخبرة في مجال مكافحة ومحاربة هذه الآفة.

ولذلك أن ترويج وتهريب المخدرات بحق الشراء السريع غير المشروع، والجمع يعل أضرار هذه السموم ومع ذلك يتعاطاها البعض ويروج لها ضعاف النفوس.

ولا عجب أن تكون هذه السموم والمخدرات أحد الأخطار التي تهدد مجتمعنا المحافظ والمؤمنون الى المخدرات لا يتورعون عن فعل وعمل أي شيء من أجل إشباع رغباتهم وإدمانهم ولو وصل الأمر بحالهم ان يبيع أهله ووطنه.. وقضية المخدرات قضية لا تحتمل السكوت والتكتم.

إذ ان انتشار المخدرات وتهريبها أصبح يدق ناقوس الخطر في أكثر من بلد عربي ومنها بلادنا، حيث يحدث بين فترة وأخرى ضبط كميات من بينها (الهيروين) أخطر أنواع المخدرات وهذا ما يعلن عنه عند ضبط كمية منها، مما يعني ان هناك كميات كبيرة بنجح تجار هذه السموم في تهريبها الى بلادنا والدول العربية المجاورة لتجد طريقها الى المستهلكين وخصوصاً بناء المجتمع ونهضة الأمة.

لقد وصل الأمر ببعض مهربي المخدرات الى المجاهرة بالإعلان في الأماكن العامة من اقصاهم ومسكناتهم احتسبوا من العمل

## معنا تأمينون.. تعالوا معنا اعزاًنا في المهجر الى حيث الأمان والضمان

## تعالوا معنا اذا كان مبتغاكم الاطمئنان.. تعالوا الى حيث التأمينات الاجتماعية

مع تقيبات العلاقات العامة بالمؤسسة العامة للتأمينات

